### ٢٦٦ ألف طالب إلى امتحانات الأساسي اليوم

## الوز لـ«الوطن»: ٨٠٠ طالب من ريف حلب الشرقية يتقدمون للامتحانات

| الوطن

أكد وزير التربية هزوان الوز أن عدد الطلاب المتقدمين إلى امتحانات التعليم الأساسي والتي ستبدأ اليوم بلغ نحو ٢٦٦ ألف طالب في البلاد موزعين على ٢٠٧٥ مركزاً امتحانياً، مبيناً أنها ستستمر حتى الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال الوز: إن الوزارة أنهت الإجراءات اللازمة لتأمين الجو الامتحاني وخصوصاً فيما يتعلق بطلاب الرقة وإدلب الذين وفدوا إلى محافظة حماة، موضحاً أنه تم تأمين الإقامة والإطعام لهم ولمرافقيهم في مراكز خاصة وكذلك تأمين معلمين للدعم للمواد الامتحانية.

وكشف الوز عن وصول أكثر من ٨٠٠ طالب من ريف حلب الشرقي للمشاركة في العملية الامتحانية في مدارس المدينة.

وأوضح الوز أن الوزارة استطاعت إعداد الأسئلة للمواد الامتحانية لشهادة التعليم الأساسي من خلال بنوك الأسئلة، داعياً الطلاب إلى الدراسة المنظمة وفق برنامج الأولويات وتوظيف وتنظيم الوقت واستثماره بشكل صحيح والابتعاد عن التوقعات والملخصات إضافة إلى الابتعاد عن العوامل والمؤتمرات التي تزيد القلق الامتحاني.

كما طلب الوز من الطلبة عدم الانجرار وراء الجلسات الخاصة في بعض المعاهد قبل يوم الامتحان لأنها غير مفيدة وهي عملية تجارية هدفها الربح، متمنياً على الجميع التوفيق والنجاح في امتحاناتهم لهذا العام.

هذا وقد وفرت وزارة التربية الكوادر البشرية الكاملة للعملية الامتحانية وكذلك المواد اللازمة قبل بدء الامتحانات في ظل متابعة على مدار الساعة للعملية الامتحانية بغية توفير أفضل الظروف للطلبة لتحقيق نتائج طيبة.

### مشكلة النت الفضائي فوق طاقة التربية

## مديرة تربية الحسكة: عملية تفتيش وقائي للطلاب قبل دخول القاعة الامتحانية

| الحسكة- دحام السلطان

أكدت مديرة التربية في الحسكة إلهام جبرائيل صورخان أن طاقم العمل الخاص بامتحانات شهادة التعليم الأساسي والشرعي، قد استكمل وانتهى من جميع الإجراءات اللازمة لسير العملية الامتحانية التي انطلقت اليوم وبمواعيدها المحددة، في المراكز التي تم اعتمادها بمدينتي الحسكة والقامشلي وفي الأحياء الواقعة تحت سيطرة الدولة.. وأشارت مديرة التربية في حديثها لـ«الوطن» الى أنه تم الانتهاء من توزيع البطاقات الخاصة بالعملية الامتحانية داخل المراكز للمراقبين والطلاب في المواعيد المحددة، بعد أن تم تجهيز القاعات الامتحانية وتأمين أوراق الإجابة والقرطاسية اللازمة لها كاملة، إضافة إلى تجهيز مركزين لطباعة الأسئلة بوجود اللجان التربوية الخاصة بالعمل فيها، كما تم تجهيز مركزين احتياطين من المراقبين لسد النقص العددي من المراقبين إن حصل في مراكز مدينتي الحسكة والقامشلي، وبينت صورخان أن دور المؤسسة التربوية في المحافظة وبالتعاون مع الجهات المعنية والشريكة في إنجاح العملية الامتحانية، يأتي لإعطاء صورة حقيقية ومشرفة من شأنها الالتزام بحسن سير العملية الامتحانية والحرص على نزاهتها وعدالتها من خلال تحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب، بعد أن تم تخصيص كل قاعة امتحانية بستة مراقبين يأتي دورهم من خلال اعتماد واتباع عملية التفتيش الوقائي للطلاب قبل الدخول إلى القاعة الامتحانية، على الرغم من المشكلة التي لا تزال فوق طاقة التربية وهي المرتبطة بالنت الفضائي، الذي له دور سلبي باعتبار أنه وسيلة اتصال غير رسمية ويصعب السيطرة عليها، على الرغم من وجود أجهزة الكشف الحكومي لرصد حالات الغش إن حصلت في المراكز!

وأوضحت مديرة التربية أن عدد المتقدّمين إلى امتحانات شهادة التعليم الأساسي في محافظة الحسكة بفرعيها الأساسي والشرعي بلغ ٢٢٦٥٥ طالباً، وسيتوزعون على ٩٩ مركزاً اثنين منها لشهادة التعليم الأساسي الشرعي.. وقالت صورخان: إن هناك ٥٤٧ طالباً وطالبة لشهادة التعليم الأساسي و١٥٤ طالباً وطالبة كذلك من الوافدين من محافظة الرقة، وجميعهم سيتقدم للامتحانات النهائية في الحسكة، بعد أن تأمين المقرات اللازمة لهم من التربية في ثانوية المتفوقين، وكذلك تأمين لوازم المنامة لهم مع ثلاث وجبات غذائية من منظمة اليونيسف عن طريق مديرية التربية، إضافة إلى رفدهم بدروس تقوية بالمنهاج الدراسي لكلا الشهادتين.

يشار إلى أن عدد المتقدّمين لشهادة الدراسة للتعليم الأساسي والشرعي خلال امتحانات العام الدراسي الماضي بلغ ٢١٨٩٥ طالباً وطالبة.

### شمل التعديل الحضانة والنفقة ورفع سن الزواج وإلغاء مواد الكفاءة وموافقة السفر للزوجة

# قانون الأحوال الشخصية.. بعيون نساء سورية

| محمد منار حميجو

طرح مركز مداد للأبحاث الإستراتيجية ومقره دمشق بمشاركة جمعيات سورية المدنية ونريد نفرح ورابطة النساء السوريات مشروع تعديل لقانون الأحوال الشخصية السورية والذي تضمن تعديل مواد الزواج والطلاق والحضانة والنفقة والوصية الواجبة المتعلقة بالميراث إضافة إلى منح موافقة أذن السفر للأولاد.

ونص المشروع الذي عرضته الجمعيات خلال ندوة أقامتها في المركز الثقافي في أبو رمانة بدمشق أمس على رفع سن الزواج إلى ١٨ للشاب والفتاة في حين القانون الحالي حدد السن للفتاة بـ١٧ عاماً والشاب ١٨ عاماً.

وألغى المشروع المادة ١٨ من القانون الحالي والتي تنص أنه إذا ادعى المراهق أو المراهقة الأول أنه أكمل الخامسة عشرة والثانية بأنها إكملت الثالثة عشرة وطلبا الزواج وتبين للقاضي صدق دعواهما واكتمال جسميهما صدق الزواج وفي حال كان الأب أو الجد موجدين يشترط موافقتهما.

واقترح المشروع موافقة الفتاة في اختيار الولي العصبة أثناء زواجها وأن يكون أهلاً للولاية وإذا لم تقبل الفتاة به جاز لها أن تختار الولي الأنسب بموافقة القاضي في حين المادة الحالية لم تنص على ذلك.

وألغى مشروع القانون جميع المواد المنصوص عليها بقانون الأحوال الشخصية والمتعلقة بالكفاءة بين الشاب والفتاة، مشيراً إلى تعديل المادة ٥٨ والمتعلقة بالأهلية وذلك بإلغاء الفقرة الثانية منها والتي تنص على أنه يجوز للقاضي أن يأذن بالتطليق أو يجيز الطلاق الواقع من البالغ المتزوج قبل الثامنة عشرة إذا وجدت المصلحة في ذلك.

وعدل المشروع المادة ٨٦ من القانون والمتعلقة بالطلاق التعسفي وذلك بأنه يجوز للقاضي أن يحكم للمطلقة من دون سبب على مطلقها بالتعويض بموجب لجنة خبرة تقدر حالة ودرجة تسعفه على أن لا يتجاوز نفقة خمس سنوات لأمثالها فوق نفقة العدة على حين تنص المادة الحالية أن القاضي يحكم للزوجة المطلقة تعسفيا دون سبب وأنه سيصيبها فقر وفاقة تعويضا لا يتجاوز نفقة ثلاث سنوات فوق نفقة العدة، وفيما يتعلق بالعدة نص المشروع على أنه يجوز أن يراجع زوجته أثناء العدة بالقول والفعل بعد موافقتها ويكون ذلك ضمن مجلس عائلي ولا يسقط هذا الحق للزوج بالإسقاط على حين المادة الحالية نصت على أن الزوج يراجع مطلقته أثناء العدة بالقول والفعل ولا يسقط هذا الحق بالإسقاط من دون أن تذكر موافقة الزوجة أو عائلتها.

وفيما يتعلق بالحضانة نص التعديل الجديد على حق الحضانة للأب بعد الأم علما أن القانون الحالي لم ينص على ذلك وأن نفقة السكن على نفقة والد المحضون، مشيراً إلى تعديل المادة ١٤٣ والتي تنص على أنه لا تستحق الأم أجرة للحاضنة في حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق فحذف التعديل عدة الطلاق.

ونص المشروع على تعديل المادة ٧٠ والمتعلقة بسفر الزوجة وذلك بأن يتفق الزوجان على السفر إلا ما اشترط عليه في العقد أو وجد القاضي مانعا من السفر، في حين نصت المادة الحالية على أنه تجبر الزوجة على السفر مع زوجها إذا اشترط في العقد غير ذلك أو وجد القاضي مانعا من السفر.

وعما يتعلق بسفر الأولاد أكد المشروع أن السفر لا يجب أن يكون محصورا فقط بموافقة الأب موضحاً أن أياً من الزوجين أراد السفر فإنه لابد من موافقة الطرف الآخر على حين القانون الحالي لا يسمح للزوجة أو المطلقة السفر خارج البلاد مع أولادها إلا بعد موافقة زوجها أو طليقها.

ونص المشروع الجديد على مادة جديدة وهو أنه يجب على الزوجة أن تنفق على زوجها في حال كان معسراً وهذا لم ينص عليه القانون الحالي مشيراً إلى أنه لا يسقط حق الزوجة في النفقة في حال عملت خارج البيت من دون أذنه.

وأكد المشروع أن استخدام الولي العنف ضد القاصر يسقط حق الولاية عليه وذلك من باب حماية الطفولة.

من جهتها قالت عضو مجلس الشعب أشواق عباس: إن هناك قوانين أصبحت بالية وقد لا أتفق مع بعض ما تم عرضه اليوم إضافة إلى أن بعض النصوص بحاجة إلى إعادة صياغة قانونية محكمة لأنها تتحمل التأويل والتفسير وأحياناً تفسر لغير صالح المرأة.

واعتبرت عباس في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الحراك هو البداية وليس النهاية باعتبار أن الدور الاجتماعي الملقى على عاتق المرأة أكبر بكثير عما كان في الماضي إلا أنها ما زالت تحكم بنفس القوانين الموضوعة في السابق.

وقالت عباس: أي مادة تطرح لا يكون لها قاعدة اجتماعية فليس لها قيمة باعتبار أن الأساس يجب أن يخرج من رحم المجتمع مشيرة إلى أن هناك مواد قانونية تحمي المرأة إلا أن المجتمع يرفض تطبيقها.

ورأت عباس أن المرأة هي التي ظلمت المرأة وذلك أن هناك نظرة سلبية من المرأة نفسها مشيرة إلى أنها خلال الأزمة لعبت دوراً كبيراً فالرجل والمجتمع حملاها دوراً كبيراً لكن القوانين ما تزال بالية.

وأكدت عباس أن العمل التشريعي ليس وحده كافياً لابد للمجتمع أن يتقبل هذا التشريع مشددة على ضرورة أن يبدأ الحراك من الداخل وليس العكس.

### عباس لـ«الوطن»: هناك قوانين بالية يجب تعديلها والمرأة ظلمت المرأة

### يجب على الزوجة أن تنفق على زوجها المعسر

من جهتها أكدت عضو مجلس إدارة مركز مداد إنصاف الحمد أن الندوة اليوم لم تتجاهل الطرف الآخر وهم القضاة الشرعيون أو وزارة الأوقاف ووجهنا دعوتنا لهذه الجهات إلا أن «الأوقاف» اعتذرت عن الحضور، مشيرة إلى أن هناك الكثير من المحامين الحاضرين في الندوة وهم يعملون في القضاء الشرعي.

وقالت حمد في تصريح لـ«الوطن»: إن التعديل سيكون وفق الشريعة الإسلامية وهي لا تتعارض معها موضحة كل ما ورد فيه نص وحديث ابتعدنا عنه مضيفة اشتغلنا على مساحة ما ورد ضمن الاجتهاد.

وأضافت حمد: إن الهدف من التعديل هو تحقيق العدل للرجل والمرأة والطفل، مؤكدة أن الحكومة لم تبادر إلى التعديل علما أن هناك لجنة شكلت في عام ٢٠١٤ ووضعت مقترحات للمواد التمييزية للمرأة في القوانين السورية إلا أنها لم تر النور.

وأكدت حمد أن التحرك اليوم سيكون ضمن المساحة المشتركة الاجتماعية لتعديل القانون مؤيدة أن يكون هناك قانون أحوال شخصية مدنية، مضيفة: إلا أنني ضمن السقف المطروح في التعديلات الحالية.

وكشفت حمد أنه تم إرسال مقترحات إلى مجلس الشعب لدراستها إلا أنه لم يتم الرد عليها معربة عن أملها أن يكون هذا الموضوع من ضمن أولويات الأعضاء.

### الغربي: مخابز طرطوس هي الأسوأ في البلد.. وفساد في مخابز ريف دمشق

# محمد: السورية للتجارة تستجر قريباً البندورة من درعا

| طرطوس - الوطن

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن كلفة دعم الخبز تصل إلى ١٨ مليار ليرة ويتم العمل حالياً لتخفيض نسبة الاستخراج من ٩٠ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة مشيراً إلى وجود فساد كبير في أفران ريف دمشق وأن الموضوع يجب متابعته يومياً أكثر من مرة وإعادة التقييم بشكل كامل وتعميم تجربة السبينة مشيراً إلى أن مخابز طرطوس العامة والخاصة هي الأسوأ في بلدنا، مطالباً بتحسين واقع الرغيف في هذه المحافظة تحت طائلة الإعفاء الجماعي، مشيراً إلى وجود ٥ أفران في اللاذقية لا يبعد الواحد عن الآخر مسافة ٢٠ متراً، وفي حلب اكتشفنا أن الحاجة الفعلية هي ٦ آلاف ربطة ودون ازدحام بعد إلغاء ظاهرة المعتمدين، عوضاً عن ١٢ ألف ربطة التي كان المعتمدون يقومون بتوزيعها، مطالباً بإلغاء ظاهرة المعتمدين في حمص أيضاً وفي مختلف مراكز المدن.

وشدد الغربي على اعتماد صناديق بلاستيكية محددة عند نقل الخبز فهو سفير الحكومة والدولة في كل بيت ومن لا يرد العمل وفق القواعد التي سنضعها فـ«الله معو» والوزارة ستحاول الحد من تجربة الأفران الصغيرة «الفاشلة» ووضع خريطة تموينية لكل محافظة.

وفي موضوع الخميرة أوضح الغربي أن الموضوع سينتهي قبل نهاية الشهر وأنه تم إجراء ثلاث تجارب والخميرة الروسية أعطت نتائج مدهشة ويلزم غرام واحد منها لكل كيلو من الطحين وبحساب الكمية حسب العرض ٣ آلاف طن خميرة نلاحظ التوفير رغم غلاء ثمنها مؤكداً أن تجربة ضخ المازوت بما يتناسب مع حرارة الفرن في المخابز سيتم تعميمها وهي توفر على الدولة ٨ مليارات ليرة تقريباً، واعداً بتغير واقع الأفران نحو الأحسن بعد إعادة الهيكلة والدمج.

ونوه الغربي بمناقشة تعديل بعض مواد القانون ١٤ وخاصة لجهة تشديد العقوبات للمتاجرة بالمواد غير الصالحة للاستهلاك البشري لتصل إلى السجن والإغلاق النهائي، إضافة للأفران التي تبيع الطحين والنقص في الوزن فستتم معاقبة الفرن والفران وفي حال تكرار المخالفة سيغلق الفرن نهائياً والعقوبات قد تصل إلى ١٥ سنة سجن فالمتاجرة بقوت الناس كالمتاجرة بالمخدرات الممنوعة. علماً أن الاجتماع في عقد مقر المؤسسة السورية للتجارة بطرطوس تم خلاله أيضاً مناقشة الاستعدادات والترتيبات الواجب اتخاذها خلال شهر رمضان المبارك.

ولفت الوزير إلى أن قرار وزارة الاقتصاد بالسماح باستيراد كيلو موز مقابل تصدير ثلاثة كيلو من التفاح عن طريق السورية للتجارة ساري المفعول حتى نهاية العام الحالي وأنه سيتم اتخاذ قرارات مشابهة لموسم الحمضيات، وأكد الوزير ضرورة تعميم تجربة المسالخ بحيث يكون على الأقل ستة مسالخ متطورة في سورية ونستغل انخفاض الأسعار ونخزنه بالبرادات ونعيد طرحه بالأسواق في حال ارتفاع الأسعار.

وبيّن مدير المؤسسة السورية للتجارة المهندس عمار محمد أن المؤسسة تقوم بتجهيز وحدات التبريد في سورية التي تستوعب ٢٥ ألف طن لتخزين مختلف المواد وستبدأ المؤسسة في الشهر السابع بشراء محصول البطاطا عن طريق لجان مختصة بشراء المحاصيل من الفلاح مباشرة، إضافة إلى أن سيارات المؤسسة ستقوم قريباً باستجرار البندورة من درعا إلى مختلف المحافظات، لافتاً إلى أن المؤسسة شارفت على الانتهاء من معالجة موضوع المواد منتهية الصلاحية التي تبلغ قيمتها ١٩٠ مليون ليرة سورية التي كانت موجودة قبل عملية دمج مؤسسات الخزن والاستهلاكية حيث تمت معالجة ١٢٥ مليون ليرة سورية منها وطلبنا ممن اشترى المواد استبدالها بمواد جديدة على حين تم تشكيل لجنة لإتلاف المواد منتهية الصلاحية.

### إحباط محاولة تهريب غرفة أثرية فريدة لخارج القطر

# قره كله: عمر الغرفة الخشبية أكثر من ٢٠٠ سنة

| محمود الصالح

بمتابعة شخصية من محافظ حلب حسين دياب تم إيقاف عمليات فك وترحيل غرفة خشبية حلبية أثرية نادرة لخارج القطر.

وكانت قد توافرت معلومات حول قيام صاحب دار (مقيد) وهي إحدى الدور الأثرية في حي باب قنسرين بإجراءات وعمليات فك الغرفة الأثرية الموجودة ضمن الدار والتي تعد تحفة فنية ولا تقدر بثمن وذلك تمهيدا لنقلها لدولة مجاورة، حيث قام المحافظ بتشكيل لجنة فنية توجهت فوراً للدار المذكورة وأوقفت جميع أعمال فك وتجميع الغرفة كما تم تشميع الدار كإجراء احترازي لمنع أي محاولات للتعدي على الغرفة بأي شكل من الأشكال. ونوه المحافظ في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن الآثار تشكل جانبا مهما من تاريخنا الحضاري والإنساني العريق وعلى عاتقنا جميعاً تقع مسؤولية الحفاظ عليها ومنع التعديات التي قد تتعرض لها، داعياً جميع الإخوة المواطنين للتعاون مع المحافظة والإبلاغ الفوري عن أي حالات مماثلة ليتم التعامل معها على الفور بما يحافظ على آثارنا.

مدير الآثار والمتاحف في حلب أكرم قره كله تحدث لـ«الوطن» فقال: وردتنا معلومات من أحد الأشخاص أن هناك خشبيات سيتم فكها من دار «مقيد» في حلب القديمة وبعد إعلام المحافظ بالموضوع أعطى أمراً بتشكيل لجنة توجهت فوراً إلى المكان مؤلفة من هوري ابا هوني عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب وأكرم قره كله مدير الآثار والمتاحف في حلب والمهندس نديم رحمون مدير مدينة حلب والمهندس زمار مدير المدينة القديمة وتوجهنا إلى المكان وتمت إعادة القطع الخشبية التي كان النجار يقوم بفكها وكان حين وصولنا قد فك ثلاث قطع خشبية فقط طول الواحدة ٢ متر وعرض ١٥ سم أعيدت إلى مكانها الأصلي وتم تشميع العقار للمحافظة على هذا الكنز الأثري. وأضاف قره كله: إن هذه الخشبيات ذات أهمية أثرية كبيرة وهي شبيه بالخشبيات الموجودة في بيت غزالي وعمر هذه الخشبيات يتجاوز ٢٠٠ سنة. ونهيب بالمواطنين إلى ضرورة الإبلاغ عن أي حالة لسرقة الآثار من أجل الحفاظ على تراثنا التاريخي.